

Distr.: General
27 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية،
من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحسين التصدي الدولي للكوارث الطبيعية، وأن يقدم إليها تقريراً عن ذلك في دورتها الرابعة والستين. ويقدم التقرير استعراضاً عاماً لوقوع الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية والاستجابة الإنسانية لها، ويسلط الضوء على الاتجاهات الناشئة وما تخلفه من آثار على العمل الإنساني، والتحديات الرئيسية التي يتعين مجابتها. وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

* A/64/150.



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٣. وهو يقدم استعراضاً عاماً لوقوع الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية والاستجابة الإنسانية لها، ويسلط الضوء على الاتجاهات الناشئة وما تخلفه من آثار على العمل الإنساني، والتحديات الرئيسية التي يتعين مجاهاتها. ثم يخلص إلى عدد من التوصيات. ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ثانيا - استعراض عام للاتجاهات والتحديات الناشئة^(١)

٢ - خلال السنة التقويمية ٢٠٠٨، سجل مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث ٣٥٤ كارثة مرتبطة بأخطار طبيعية، وتسببت في مقتل ٢٦٤ ٢٣٥ شخصا وتضرر منها حوالي ٢١٤ مليون شخص. وكان عدد الكوارث التي وقعت في عام ٢٠٠٨ أقل من عددها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ الذي وصل إلى ٣٩٧ كارثة في المتوسط في السنة. بيد أن عدد الوفيات كان نحو ثلاثة أمثال متوسطه في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، وذلك بسبب وقوع حدثين كبيرين هما: إعصار نرجس الذي أسفر عن مقتل ٣٦٦ ١٣٨ شخصا في ميانمار، وزلزال سيشوان في الصين، الذي أودى بأرواح ٤٧٦ ٨٧ شخصا.

٣ - وتضاعف عدد الكوارث المسجلة من ٢٠٠ كارثة إلى ٤٠٠ كارثة في المتوسط في السنة على مدى الـ ٢٠ الماضية. وقد يعزى هذا الاتجاه في جانب منه إلى تحسين الإبلاغ، غير أنه يعكس أيضا التغيرات التي حدثت في أنماط الأخطار الطبيعية، وتحديد الأخطار المرتبطة بالمناخ، وفي المستوطنات البشرية والضعف البشري.

٤ - وكانت الفيضانات أكثر أنواع الكوارث التي سجلت في عام ٢٠٠٨ شيوعاً (١٦٦ حدثاً مسجلاً)، تليها العواصف (١١٢ حدثاً مسجلاً) والزلازل (٢٣ حدثاً). وتسببت المخاطر المرتبطة بالمناخ في ٩١ في المائة من الكوارث في عام ٢٠٠٨. ويتسق هذا الأمر مع الاتجاه المتمثل في تزايد الكوارث المرتبطة بالمناخ في الأعوام الأخيرة. وتبلغ نسبة الكوارث المرتبطة بالمناخ حالياً نحو ٧٠ في المائة في المتوسط، مقابل ٥٠ في المائة في المتوسط قبل عقدين.

(١) البيانات المجمعة المقدمة في الفرع الثاني تتصل بالسنة التقويمية ٢٠٠٨. وتتصل البيانات والملاحظات الواردة في الفروع اللاحقة بفترة الإبلاغ الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وترد في تقرير العام الماضي (A/63/277) التفاصيل المتعلقة بالكوارث التي وقعت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بما في ذلك الإعصار نرجس في ميانمار، وزلزال سيشوان.

٥ - ومرة أخرى، كانت آسيا أشد المناطق تضررا من الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية. حيث وقعت فيها ٤٤ في المائة من الكوارث المسجلة، و ٩٩ في المائة من الوفيات الناجمة عن الكوارث، و ٦٢ في المائة من الخسائر الاقتصادية. ومن أصل البلدان العشرة التي تكبدت أكبر عدد من الوفيات الناجمة عن الكوارث، كان تسعة بلدان في آسيا. وأبلغت إندونيسيا، والصين، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية عن وقوع أكبر عدد من الكوارث الطبيعية.

٦ - وفي عام ٢٠٠٨، تسببت الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية في خسائر اقتصادية قيمتها ١٩٠ بليون دولار، أكثر من ضعف المتوسط السنوي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، وهو ما يعزى أساسا إلى زلزال سيشوان في الصين (٨٥ بليون دولار) وإعصار أليك في الولايات المتحدة (٣٠ بليون دولار). وعلى الرغم من ارتفاع الخسائر في الولايات المتحدة وأوروبا من حيث القيمة المالية المطلقة، فإن الأثر الاقتصادي النسبي للكوارث كان أكبر ما يمكن في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

٧ - ووفقا لتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي أصدرته أمانة استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث في أيار/مايو ٢٠٠٩، تتزايد مخاطر الكوارث العالمية وتتركز بشدة في البلدان الفقيرة حيث تكون الحوكمة ضعيفة. ويتزايد تعرض الناس والممتلكات للأخطار الطبيعية بمعدل أسرع من معدل تعزيز القدرات على تقليل تلك الأخطار، مما يؤدي إلى تزايد احتمالات التعرض للخطر، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا. ويلاحظ التقرير أن مخاطر الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية تتزايد بسرعة من حيث اتساع المناطق المتضررة، والخسائر المبلغ عنها، وتواتر الأحداث. وهناك عوامل محفزة للأخطار، مثل سوء الحوكمة في المناطق الحضرية، وضعف سبل كسب الرزق في المناطق الريفية، وتردي النظام الإيكولوجي، تشكل أساس الاتساع السريع لنطاق مخاطر الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية. ويلاحظ التقرير أن تغير المناخ قد بدأ بالفعل يغير التوزيع الجغرافي للمخاطر المتصلة بالأحوال الجوية وتواترها وحدتها، ويهدد بتقويض قدرة البلدان والمجتمعات المحلية الفقيرة على تحمل الخسائر والتعافي من آثار الكوارث. وهذا الاقتران بين تزايد المخاطر وتناقص القدرة على التحمل، هو الذي يجعل من تغير المناخ أحد العوامل المحفزة لمخاطر الكوارث على النطاق العالمي. ويلاحظ التقرير أيضا أن الموارد والإجراءات المخصصة للحد من مخاطر الكوارث لا تصل إلى أشد المجتمعات المحلية ضعفا، وهو استنتاج خلصت إليه أيضا الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من أخطار الكوارث.

٨ - ويزيد التوسع العمراني السريع من احتمالات تعرض سكان المناطق الحضرية، وبخاصة فقراء المناطق الحضرية، لآثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. فأكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم يعيشون حالياً في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة، أي قرابة ٥ بلايين نسمة، بحلول عام ٢٠٣٠. ومن بين هذه الفئة من سكان المناطق الحضرية، هناك قرابة ٦٣٥ مليون شخص يعيشون في مناطق ساحلية معرضة للمخاطر. ويزيد الفقر المتفشي بين سكان المناطق الحضرية من احتمالات تعرضهم للمخاطر. وتصيب الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة على تغير المناخ في المناطق الحضرية جميع سكان البلد، بسبب الاعتماد على الاقتصادات الحضرية كمحركات للنمو الاقتصادي الوطني، وآثار الكوارث على الحوكمة، وآثارها من ثم، على الاستقرار السياسي. ونظراً لما تنطوي عليه استجابات المناطق الحضرية من أهمية بالنسبة للدول ككل، فإنها تتطلب وضع استراتيجيات لتحقيق التعافي المبكر تنفذ منذ المرحلة الأولى لعمليات الإغاثة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - وهي الآلية الرئيسية المسؤولة عن التنسيق المشترك بين الوكالات، ووضع السياسات، وصنع القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية - فرقة العمل المعنية بالعمل الإنساني وحقوق الإنسان التي تتمثل ولايتها في وضع استراتيجية لمعالجة الآثار الإنسانية المترتبة على التوسع الحضري.

٩ - وفي حين أن الفئات السكانية الفقيرة هي التي تتكبد عموماً القدر الأكبر من الخسائر أثناء الكوارث الطبيعية وبعدها، فإن الآثار المترتبة على الكوارث تؤدي أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وتزيد من التفاوتات القائمة بين المرأة والرجل من حيث تعرضهما للكوارث وتغيرات المناخ، وقدرتهما على التعامل معها والتصدي لها. فأغلبية الذين يموتون من جراء الكوارث الطبيعية هم من النساء. ذلك أن فرص حصول المرأة على الموارد اللازمة لمواجهة الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها والتعافي منها، أقل من فرص الرجل. وفي المجتمعات الفقيرة التي يعتمد كسب القوت فيها إلى حد بعيد على الموارد الطبيعية المحلية، تكون المرأة، بحكم مسؤولياتها الأسرية، أكثر عرضة لخطر التغير البيئي، وهو ما قد يتفاقم من جراء الآثار المترتبة على تغير المناخ. ثم إن مساهمة المرأة في الحد من مخاطر الكوارث لم تقدر هي الأخرى حق قدرها. ونظراً للأدوار التقليدية للمرأة وما لديها من معرفة جيدة بالبيئة، فإن مشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بوضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث مهمة للغاية. وقد أسفر المؤتمر الدولي المعني بالمساواة الجنسانية والحد من مخاطر الكوارث، المعقود في عام ٢٠٠٩ في بيجين، عن زيادة فهم الرابطة بين المساواة الجنسانية والحد من مخاطر الكوارث.

١٠ - وكثيرا ما تتفاقم جوانب الضعف وأنماط التمييز القائمة سلفا في حالات ما بعد وقوع الكارثة، مثلما يتضح ذلك مما يبلغ عنه من تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في حالات الكوارث. وتشمل هذه الانتهاكات: العنف الجنساني (بما في ذلك العنف الجنسي)، وانتهاكات الحق في السكن، والحقوق في الأراضي وحقوق الملكية، وانتهاك الوثائق الشخصية، وحقوق المركز، والتمييز في فرص الحصول على المساعدة وتوزيعها، وانتهاك الحق في التعليم، والحق في الحصول على عمل، وسبل كسب العيش بعد وقوع كارثة.

١١ - وعلى الصعيد العالمي، تعتبر الكوارث الطبيعية هي أكبر أسباب التشرد الداخلي. ولا بد من تأمين حلول دائمة ومستدامة للمشردين داخليا في حالات ما بعد الكوارث، سواء تضمنت تلك الحلول عودتهم إلى الوطن، أو إدماجهم محليا، أو نقلهم إلى مكان آخر. فاللحلول الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا متى توفرت شروط محددة مسبقا، من بينها ما يلي: بيئة آمنة ومأمونة، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ووجود آليات فعالة تمكن من ترميم أو لإعادة بناء ما تضرر أو دمر من مساكن وهياكل أساسية، أو عندما لا يكون ذلك ممكنا، الحصول على تعويض؛ وتكافؤ إمكانية الحصول على فرص كسب الرزق والاستفادة من الخدمات العامة.

ثالثا - استعراض أحداث السنة (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩)

ألف - الأخطار المرتبطة بالمناخ

١ - أفريقيا

١٢ - لا تزال آثار الأخطار الطبيعية تساهم في تعقد الحالة الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي. فحالات الجفاف المتكررة تهدد سبل كسب الرزق للملايين من أبناء المجتمعات الريفية والحضرية. وكان معدل سقوط الأمطار خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر أقل من المتوسط في المنطقة بأسرها وانعدمت تقريبا في بعض أنحاء إثيوبيا والصومال وكينيا. وفي مناطق أخرى، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات شديدة وتدمير المحاصيل. وفي آب/أغسطس، شرد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص من جراء الفيضانات في جنوب السودان. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ألحقت الفيضانات والانهيارات الأرضية الشديدة في كينيا أضرارا بعدد من الأشخاص يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وأدى الجفاف المتواصل والفيضانات المتكررة إلى التآكل التدريجي لسبل العيش وآليات تصدي المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة.

١٣ - وفي غرب أفريقيا، ألحقت الفيضانات التي وقعت في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أضراراً بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغانا، والكاميرون، ومالي، والنيجر، وتسببت في حدوث أضرار واسعة النطاق بالمحاصيل والهياكل الأساسية الحيوية. وتسببت الأمطار الموسمية أيضاً في حدوث أضرار في سيراليون، وغينيا - بيساو، وليبيريا.

١٤ - وفي أوائل عام ٢٠٠٩، ألحقت الفيضانات أضراراً بمناطق عديدة في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك جنوب ووسط أنغولا، وشمال ناميبيا، ومعظم مناطق زامبيا، وجنوب غرب مدغشقر، وشمال موزامبيق، وشمال وجنوب ملاوي، وشمال بوتسوانا. ففي ناميبيا، تسببت الفيضانات في مقتل ٩٢ شخصا وتضرر ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص آخر، من بينهم ما يقدر بـ ٥٤ ٠٠٠ نازح. وظلت آثار الفيضان قائمة لعدة أسابيع، وزادها تفاقم ارتفاع مستويات الضعف وجهود التعافي التي لا تزال جارية من فيضانات عام ٢٠٠٨. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وجه نداء عاجل لتوفير مبلغ ٢,٧ مليون دولار. غير أن أعداد المتضررين والنازحين استمرت في الارتفاع، ونقح مبلغ النداء فأصبح ٧,١ ملايين دولار في تموز/يوليه ٢٠٠٩ على أساس تقييمات أخرى.

٢ - آسيا وأوقيانوسيا

١٥ - نتج عن هطول الأمطار وسقوط الثلوج بمعدلات أقل كثيراً من المعتاد في فصل الشتاء في معظم أنحاء أفغانستان في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ أسوأ موجة جفاف في السنوات الـ ١٠ الماضية. ونتيجة لذلك، لم تحصد أفغانستان سوى ثلثي احتياجاتها من المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أفغانستان من أولى البلدان التي أحست بأثر أزمة ارتفاع أسعار الأغذية. وقد أدت هذه العوامل إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي بشكل ملحوظ في جميع أنحاء البلد. ولجأه ذلك، أطلقت الأمم المتحدة، وحكومة أفغانستان، والمنظمات غير الحكومية الشريكة نداء عاجلاً بشأن الأغذية والجفاف لتوفير ٤٠٤ ملايين دولار لتغطية الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩. وحتى أيار/مايو ٢٠٠٩، وصل مجموع ما جمعه النداء إلى ٢٠١ مليون دولار (٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب). وكان موسم الشتاء في عام ٢٠٠٩ معتدلاً نسبياً، ولم يتسبب في أي حالة طوارئ بحجم ما شهده فصل شتاء عام ٢٠٠٨. وفي الفترة من نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩، أسفرت الفيضانات الشديدة التي حدثت في المناطق الشمالية، والشمالية الشرقية، والغربية من أفغانستان، عن تضرر أكثر من ١٣ ٠٠٠ أسرة.

١٦ - وتعرض خطة العمل الإنسانية لأفغانستان لعام ٢٠٠٩، التي أُطلقت في كانون الثاني/يناير، مشاريع مقترحة قيمتها الإجمالية ٦٠٤ ملايين دولار، تهدف إلى تلبية الاحتياجات العاجلة، وبناء قدرات من أصبحوا أكثر ضعفا بسبب الكوارث الطبيعية، وعدم توفر إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، واستمرار النزاع المسلح، وتدهور الوضع الأمني.

١٧ - وتسببت الأمطار الموسمية التي نزلت بغزارة على غير المعتاد في عام ٢٠٠٨ في حدوث فيضانات شديدة في باكستان، وبنغلاديش، ونيبال، والهند، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١ ٥٠٠ شخص واضطرار عدة ملايين آخرين إلى ترك ديارهم في البلدان الأربعة جميعها. ففي نيبال، ألحق فيضان نهر كوشي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ أضرارا بنحو ٧٠ ٠٠٠ شخص. وغير النهر بعد ذلك مساره، مما تسبب في حدوث فيضانات هائلة في ولاية بيهار الهندية الواقعة أسفل المجرى المائي للنهر (حيث يعرف النهر باسم كوسي)، وتشريد نحو ٣ ملايين شخص. وفي الهند وحدها، أدت الفيضانات إلى مقتل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص وألحقت أضرارا شملت ٢,٣ مليون شخص في ولاية أوتار براديش، وتضرر منها أكثر من مليون شخص في ولاية أسام، وتشرد بسببها أكثر من نصف مليون شخص في ولاية أوريسا. وفي وسط وشمال بنغلاديش، تضرر أكثر من ٩٧٥ ٠٠٠ شخص من الفيضانات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وفي باكستان، ألحقت الفيضانات التي حدثت في أيلول/سبتمبر أضرارا بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية والمناطق المجاورة القرية من الحدود مع أفغانستان. وفي أيلول/سبتمبر، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية في المناطق الغربية من نيبال، وتشريد أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص. وتعرضت نيبال أيضا خلال شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لواحدة من أسوأ موجات الجفاف في التاريخ، ألحقت أضرارا شملت ١,٥ مليون شخص. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ألحقت الفيضانات أضرارا بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في شمال سري لانكا.

١٨ - وتواجه الجمهورية العربية السورية أسوأ موجة جفاف منذ ٤٠ عاما. وقد تضرر مباشرة أكثر من مليون شخص، معظمهم من الرعاة ومزارعي الكفاف من الآثار الشديدة للجفاف على أمنهم الغذائي وسبل رزقهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أطلقت خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة نداء لتوفير ٢٠ مليون دولار، جمع منها ٤ ملايين دولار (١٩ في المائة من المبلغ المطلوب). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أحدثت الفيضانات والأمطار الغزيرة أضرارا في شرق اليمن، مما أسفر عن واحدة من أخطر الكوارث التي شهدتها البلد في العقود الأخيرة. فقد هلك ما لا يقل عن ٩٠ شخصا وتشرد ٢٥ ٠٠٠ آخرون. ووجه نداء

عاجل لتوفير ١١ مليون دولار، جمع منها ٥,١ ملايين دولار (٤٤ في المائة من المبلغ المطلوب).

١٩ - وفي إندونيسيا، تسببت الأمطار الغزيرة التي نزلت في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في حالات عديدة من الفيضانات المفاجئة والانهيارات الأرضية، أدت إلى تشريد أكثر من ٣١ ٥٠٠ شخص بصفة مؤقتة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تسبب اقتران موجات المد العالية وحدوث منخفضات مدارية في ارتفاع منسوب أعالي البحار بصفة غير عادية، مما أثر على الجزر المنخفضة والمناطق الساحلية لبابوا غينيا الجديدة. ويقدر عدد من تضرروا بشكل مباشر من الفيضانات عند ذروتها بـ ٧٥ ٠٠٠ شخص. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات شديدة في المقاطعات الشمالية والوسطى والغربية من فيجي.

٣ - الأمريكتان

٢٠ - في عام ٢٠٠٨، كان موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي نشطا للغاية حيث شهد ١٦ عاصفة مدارية، بما في ذلك ثمانية أعاصير. وكان الموسم أيضا من أشد المواسم تدميرا، حيث تسبب في وقوع عدد ضخم من الضحايا (٨٥٥ بصورة مباشرة)، وحدوث دمار واسع النطاق في منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، والولايات المتحدة.

٢١ - وفي آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ضربت أربعة أعاصير وعواصف مدارية هائي على التوالي، ألحقت أضرارا بأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، وتسببت في خسائر اقتصادية تقدر بنحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للأرقام التي أعلنتها الحكومة، تسببت الأعاصير والعواصف الاستوائية فاي وغوستاف وهانا وأيك في مقتل ٧٩٣ شخصا وإصابة ٥٤٨ شخصا آخر. وقد أطلق نداء عاجل لتوفير ١٢٧ مليون دولار للاضطلاع بأنشطة إنسانية وبعض أنشطة التعافي المبكر في غضون فترة ستة أشهر. وجمع النداء ٦٩ مليون دولار (٥٥ في المائة من المبلغ المطلوب).

٢٢ - وفي الفترة بين ١٦ آب/أغسطس و ١٠ أيلول/سبتمبر، تعرضت كوبا لعاصفتين مداريتين، وإعصارين، أيك وغوستاف. وتسبب الدمار الناشئ عن هذه العواصف مجتمعة في مقتل سبعة أشخاص وخسائر اقتصادية قيمتها ١٠ ملايين دولار. وأصيب أكثر من ٤٤٤ ٠٠٠ منزل بأضرار، مما ترك قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى ومئات الآلاف الآخرين في منازل مصابة بأضرار بالغة.

٢٣ - وشهدت هندوراس وغواتيمالا موسم أمطار غزيرة في عام ٢٠٠٨. ففي تشرين الأول/أكتوبر، تضررت هندوراس من هطول أمطار غزيرة أسفرت عن وقوع فيضانات في ١٧ مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها ١٨ مقاطعة. وتسببت الفيضانات وما صاحبها من انهيارات أرضية في مقتل ٣٣ شخصا وتضرر أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وتعرضت كذلك المحاصيل والهياكل الأساسية للدمار. وصدر نداء عاجل لتوفير ١٧ مليون دولار، جمع منها ٦ ملايين دولار. وفي غواتيمالا، تسببت الفيضانات في مقتل ثلاثة أشخاص وتضرر ١٨٠ ٠٠٠ شخص آخر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شهدت بنما فيضانات وانهيارات أرضية في مناطق عديدة من البلد، أسفرت عن مقتل ١٠ أشخاص وتضرر ٢٤ ٠٠٠ شخص، وتضرر أو تدمير ٣ ٣٠٠ مسكن. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، اجتاحت كولومبيا موجة واسعة النطاق من الفيضانات والانهيارات الأرضية ألحقت أضرارا بأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص.

باء - الأحداث الجيولوجية الخطيرة

٢٤ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وقع زلزال قوته ٦,٦ على مقياس ريختر في جنوب قرغيزستان، تضرر منه نحو ٢٠٠ ١ شخص، وأسفر عن مقتل ٧٥ شخصا. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حدث زلزال قوته ٤,٦ في مقاطعة بالوشستان في جنوب غرب باكستان، تضرر منه نحو ٣٥ ٠٠٠ شخص، وأسفر عن مقتل ١٦٦ شخصا وتشريد نحو ٧ ٠٠٠ شخص. ووضعت أوساط المساعدة الإنسانية، بالتشاور مع السلطات الوطنية، خطة للتصدي تحتاج إلى ما مجموعه ١٩ مليون دولار لتوفير مساعدات فورية على مدى فترة ستة أشهر، وجمع منه ١٢,٦ مليون دولار. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقع زلزال في مقاطعة ألاجويل من كوستاريكا أودى بحياة ١٥ شخصا وأدى إلى تشريد ٣ ٧٠٠ شخص آخرين.

جيم - الأوبئة

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تفشي الأمراض يسبب معاناة بشرية ويمزق البنية الاجتماعية والاقتصادية ويعوق التنمية في المجتمعات المتضررة. ففي زمبابوي، تم الإبلاغ عن ٩٨ ٤٢٤ حالة من الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا، بما في ذلك ٢٧٦ ٤ حالة وفاة، في الفترة بين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قرر الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية إطلاق خطة تنفيذية تستهدف التصدي لهذا الوباء على نحو منسق ويمكن التنبؤ به، وطلب لها ما مجموعه

٤١ مليون دولار. وفي الصومال تم الإبلاغ عن ما مجموعه ٦٥٠ ٩٤ حالة من حالات أمراض الإسهال و ١ ١٧٥ حالة من حالات الحصبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر فيروس إنفلونزا الطيور H5N1 الشديد الأمراض في حصد الأرواح في عدد من البلدان، ولا سيما في حوض نهر النيل وجنوب شرق آسيا. ولكن التقارير أفادت بانخفاض تفشي المرض بين الحيوانات وحالات العدوى بين البشر، كما قل عدد البلدان المتضررة حديثا من المرض عما كان عليه الحال في العامين السابقين. وظلت نسبة الوفيات نتيجة الإصابة بهذا الفيروس مستقرة نسبيا عند حوالي ٦٠ في المائة، ولم يظهر دليل على ازدياد إمكانية الانتقال من شخص إلى آخر.

٢٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شهدت المكسيك تفشي إنفلونزا جديدة (H1N1) أعلنت منظمة الصحة العالمية في وقت لاحق أنها تمثل حالة طوارئ في مجال الصحة العامة مثيرة للقلق على الصعيد الدولي. واعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغت رسميا ٦٢ بلدا عن ما يربو على ١٧ ٠٠٠ حالة إصابة، بما في ذلك ١١٥ حالة وفاة. ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الفيروس في الانتشار، وتضرر منه الناس في أكثر من ١٦٠ بلدا، ويعتبر ازدياد الانتشار داخل البلدان المتضررة وإلى بلدان جديدة أمرا حتميا. وما زالت العدوى تسبب توعكا طفيفا. ومع ذلك، هناك قلق من أن فيروس H1N1 الجديد قد يتحول في نهاية المطاف إلى سلالة أكثر أمراضا ويسبب وباء شديدا.

دال - المخاطر البيئية

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الآثار البيئية الثانوية للكوارث الطبيعية، مثل النفائات الناجمة عن الكوارث والأضرار التي لحقت بالهيكل الأساسية الحيوية، في التسبب في تفاقم الأزمات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، عرقلت نفائات كارثة الإعصار جهود التعافي المبكر في هايتي وغيرها من جزر البحر الكاريبي. وواصلت منظومة الأمم المتحدة العمل من أجل ضمان استجابة إنسانية فعالة لحالات الطوارئ البيئية، وذلك أساسا عن طريق التعرف مبكرا على المخاطر البيئية المحتملة وتخفيف حدتها. وقدمت مساعدات متخصصة إلى البلدان المتضررة عندما طلبت ذلك. ويجري الآن تحديد المخاطر البيئية الثانوية على نحو أكثر تواترا في بداية الكوارث الطبيعية الكبرى، كما يجري إدراج الشواغل ذات الصلة بالبيئة على نحو متزايد بوصفها مسألة شاملة لجميع القطاعات في جهود الاستجابة الإنسانية. ومن المرجح أن يؤدي التصنيع والتوسع الحضري وتغير المناخ إلى زيادة حالات الطوارئ البيئية، ولا سيما في البلدان التي تكون قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها محدودة.

هاء - تمويل المساعدة الإنسانية لمواجهة الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية

٢٩ - في عام ٢٠٠٨، قدم المانحون ما يربو على ٣,١ بليون دولار للتصدي لمخاطر الكوارث، وفقا لما أفادت به دائرة المتابعة المالية بالأمم المتحدة، التي تسجل جميع أشكال المعونة الإنسانية الدولية المبلغ عنها، بما في ذلك المعونة العينية والتبرعات المقدمة من القطاع الخاص. ومثلت هذه المساهمة زيادة بالمقارنة بما قدم في عام ٢٠٠٧ وقدره ٨٠٠ مليون دولار. وشكلت التبرعات المقدمة للاستجابة لمخاطر الكوارث في عام ٢٠٠٨ حوالي ١١ في المائة من إجمالي التمويل العالمي في المجال الإنساني.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها ستة نداءات عاجلة بشأن مخاطر الكوارث، في فيرجينستان ومدغشقر وناميبيا وهاييتي وهندوراس واليمن. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩ تم جمع ما مجموعه ١٠٦ ملايين دولار، أو ٥٤ في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب وهو ١٩٤ مليون دولار. وهذا المبلغ يشمل مبلغ ٢٣ مليون دولار مخصصا من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ ٨٤,٢ مليون دولار للمشاريع ذات الصلة بالكوارث الطبيعية، وهو نحو ثلث مجموع المبلغ المخصص. واستخدم الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية هذا التمويل للأنشطة العاجلة لإنقاذ الأرواح، وكذلك للتدخلات الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين. واستخدمت الموارد المالية من الصندوق لدفع عجلة الاستجابة الإنسانية لمجموعة متنوعة من الأزمات. فعلى سبيل المثال، قدم الصندوق ما يزيد على ٩ ملايين دولار، من خلال عدد من مخصصات التمويل للاستجابة السريعة، إلى الجهات العاملة في المجالات الإنسانية في هاييتي للتخفيف من الأزمة الإنسانية الناجمة عن الأعاصير. كما تم تخصيص ما يقرب من ٧ ملايين دولار لمواجهة آثار الإعصار في كوبا. وقدم الصندوق مليوني دولار من التمويل السريع في حالات الطوارئ لمواجهة زلزال بالوشستان في باكستان و ١,٥ مليون دولار لجهود الإغاثة في كل من هندوراس وغواتيمالا لتوفير قدرة على الاستجابة الإنسانية الفورية للفيضانات التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر، وبلغ أكبر تخصيص من الصندوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٧,٩ ملايين دولار للمساعدة على منع انتشار الكوليرا في زمبابوي.

رابعاً - التحديات الرئيسية

٣٢ - على الرغم من نجاح مجتمع المساعدة الإنسانية في خفض عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، من الواضح أن مخاطر الكوارث أخذت في الازدياد على الصعيد العالمي. والمجتمعات الفقيرة في العالم النامي هي الأشد تأثراً بالآثار الناجمة عن زيادة مخاطر الكوارث. وتؤدي التحديات العالمية، بما في ذلك الفقر المدقع، وأزمة الغذاء، والأزمة المالية، وندرة المياه والطاقة، والتشريد والهجرة القسريين، والنمو السكاني، والتوسع الحضري، والأوبئة، إلى تفاقم الضعف الكامن في كثير من المجتمعات الفقيرة، مما يحد من قدرتها على التحمل ويجعلها أكثر احتياجاً إلى دعم خارجي إذا وقعت كارثة.

٣٣ - ويؤدي تغير المناخ العالمي إلى تزايد شدة الخطر وتواتره، مما يضخم من خطر الكوارث. ومن المحتمل أن تؤدي آثار تغير المناخ أيضاً، مثل التغيرات في توافر المياه على الصعيد العالمي، إلى ظهور أنواع جديدة من التحديات بينما تناضل البلدان من أجل التكيف مع تغير توزيع الموارد، والآثار الثانوية مثل التشريد القسري والهجرة واحتمال نشوء صراعات. وسوف تشكل الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية الملحة التي قد تنجم على نحو متزايد عن حدوث مخاطر متعددة ومعقدة في آن واحد، لا عن حدث معين، تحدياً متزايداً في السنوات المقبلة.

٣٤ - وللأطراف الفاعلة في المجالات الإنسانية دور حاسم في إدارة المخاطر العالمية وفي نظام الحد من المخاطر. وهي بالفعل في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث بصورة استباقية، ومن الواضح أن نظم الإنذار المبكر والتأهب سيلزم مواصلة تعزيزها لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على الموارد الشحيحة واستخدامها بصورة أكثر فعالية. وإضافة إلى ذلك فإن مهارات مجتمع المساعدة الإنسانية في إدارة الأنواع التقليدية والجديدة من المخاطر ما زالت ضرورية. وبالنسبة لكثير من أشد الفئات السكانية ضعفاً في العالم، تُعد المساعدات الإنسانية المقدمة من مصادر وطنية أو دولية هي الضمان الوحيد أو شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة في مواجهة وقوع كارثة كبرى.

٣٥ - وتبذل الأطراف الفاعلة في المجالات الإنسانية جهدها لكي تصبح أكثر كفاءة ولكي تكيف نظمها لمواجهة تحديات المستقبل. ويستتبع ذلك ما يلي: (أ) التحول نحو مزيد من التركيز على بيئة متعددة المخاطر، ولا سيما المخاطر الناجمة عن تغير المناخ؛ (ب) زيادة التركيز على التأهب لمواجهة الكوارث بصورة فعالة؛ (ج) بذل جهود لضمان الانتقال الفعال من الإغاثة إلى التعافي، مما يقلل الاعتماد على المساعدات الخارجية على المدى الطويل

ويحد من مخاطر الكوارث في المستقبل. وتناقش هذه التحديات الرئيسية بمزيد من التفصيل في الفروع اللاحقة من هذا التقرير.

٣٦ - وفي إطار هذا المشهد الإنساني المتغير، يتزايد الاعتقاد بأن تطوير القدرات الوطنية والمحلية في مجال العمل الإنساني، من قبيل التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها تعد أمورا أساسية لتحسين تقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام. فعندما تكون المجتمعات المحلية أقوى وعندما تحسن الدول قدرتها على تلبية احتياجات سكانها في حالات الطوارئ، ينخفض الطلب على المساعدة الدولية انخفاضاً كبيراً. ولذلك يجب أن يشكل تعزيز القدرات على الصعيدين المحلي والوطني إحدى الأولويات، من أجل تخفيف المخاطر التي يتعرض لها السكان، وضمان فعالية التأهب للكوارث والحد من المخاطر وعمليات الاستجابة الأولية.

ألف - التصدي لآثار تغير المناخ في منظومة العمل الإنساني

٣٧ - أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، في تقرير التقييم الرابع الذي قدمه والذي اعتمدته ١٩٤ دولة من الدول الأعضاء، أن التوزيع الجغرافي، وتواتر حدوث الكوارث الطبيعية وشدها تتغير بالفعل بشكل ملحوظ من جراء تغير المناخ. وتحدث تغيرات في كمية الأمطار وشدها وتواترها، وترتبط بزيادة مساحة المناطق المتضررة من الجفاف، وعدد أحداث الأمطار الغزيرة التي تؤدي إلى حدوث فيضانات، وشدة ومدة بعض أنواع العواصف المدارية. ومن المتوقع أن تتسارع هذه الاتجاهات. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في المناطق التي تعمل فيها الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية، وذلك من خلال تأثيره على الإنتاج الزراعي والأمن المائي. كما أن آثار تغير المناخ على تشريد السكان والهجرة والأمن تشكل مصدر قلق كبير.

٣٨ - وسوف تؤدي آثار تغير المناخ إلى زيادة الطلب على منظومة العمل الإنساني، ولا سيما حيث يكون التعرض للكوارث مرتفعاً بالفعل. وسوف يتطلب التكيف مع هذه الآثار نهجاً متكاملًا لإدارة المخاطر المتعددة، وزيادة تعزيز نظم المساعدة الإنسانية وتكييفها لضمان أن تكون الحكومات والمجتمعات المحلية قادرة على الاستجابة للمخاطر الشديدة الأكثر تواتراً والآثار المترتبة على انعدام الأمن الغذائي، والتشريد، والهجرة، والتزاع المحتمل. وسوف يتطلب هذا زيادة التركيز على الوقاية والتأهب، وعلى بناء القدرات الوطنية والمحلية، مما يساعد على الحد من الطلب على الاستجابة الدولية. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ملحة إلى زيادة الاستثمار في التأهب للكوارث في الأماكن المعرضة لمخاطر عالية. وتتسم نظم الإنذار المبكر وتحليل أوجه الضعف بأهمية خاصة، ويجب على الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني أن تعمل في شراكة وثيقة للغاية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

٣٩ - وتحدث الزيادات في تواتر وشدة المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ في عالم تضاعفت فيه أعداد المتضررين من الكوارث ثلاث مرات خلال العقد الماضي. ويرتبط أكثر من ثلثي الوفيات والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المبلغ عنها دوليا بالمخاطر المرتبطة بالمناخ. وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت منظومة العمل الإنساني بالأمم المتحدة ١٢ نداء عاجلا. وصدر ١٠ من هذه النداءات استجابة لحالة طوارئ ناجمة، على الأقل جزئيا، عن أحوال جوية قاسية. وفي عام ٢٠٠٧، كان ١٤ من الـ ١٥ نداء عاجل التي أصدرت استجابة لكوارث ناجمة عن أحوال جوية قاسية. ويُظهر تحليل البؤر الحالية للمخاطر المرتبطة بالمناخ أنها تتركز في مناطق معينة وأن الفقراء أكثر تعرضا للمخاطر بدرجة ملموسة.

٤٠ - ويقدر أن ٣٦ مليون شخص نزحوا بسبب الكوارث الطبيعية المفاجئة في عام ٢٠٠٨. ومن هؤلاء، شرد ما يزيد على ٢٠ مليون شخص بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ. وعلى الصعيد العالمي، بلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا حديثا بسبب التزاع والعنف نحو ٤,٦ ملايين شخص خلال تلك السنة. ولا توجد تقديرات موثوقة لحجم تدفقات السكان في المستقبل نتيجة لتغير المناخ، ولكن أكثر التقديرات شيوعا تشير إلى أن ما بين ٥٠ و ٢٠٠ مليون شخص قد يترحلون بحلول عام ٢٠٥٠، إما داخل بلدانهم أو عبر الحدود، على أساس دائم أو مؤقت. ولذلك فإن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية لمن يترحلون نتيجة للأحداث المتصلة بالمناخ تكتسب أهمية خاصة. وهناك حاجة واضحة وملحة إلى معالجة الثغرات المتبقية في الأطر القانونية القائمة، ولا سيما بالنسبة لمن يضطرون إلى عبور الحدود، وفي مجالات البحث والتحليل، والسياسات، والقدرة التشغيلية.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مزيدا من الجهود لفهم آثار تغير المناخ على العمليات الإنسانية والتكيف معها في ثلاثة جوانب رئيسية. أولا، بدأت دراسة كيف يمكن جعل العمليات القائمة أكثر فعالية في مواجهة تزايد الطلب، مع تحديد أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال الاستخدام الأفضل لعلم تغير المناخ والابتكارات التكنولوجية، وعن طريق تعزيز التأهب ونظم الإنذار المبكر. وثانيا، بدأت تلك الجهات في إدماج اعتبارات الحماية عند النظر في كيفية إدارة آثار تغير المناخ، ولا سيما زيادة التشريد والهجرة القسريين المتصلين بتغير المناخ، باستخدام الأطر والقواعد القانونية العالمية القائمة. وثالثا، اشتركت في عملية التفاوض الحكومية الدولية من أجل وضع اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ لكي يحل محل بروتوكول كيوتو عندما تنتهي مدة سريانه في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تتوج المفاوضات بالتوصل إلى اتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فرقة عمل غير رسمية معنية بتغير المناخ من أجل دعم المنظمات الإنسانية في وضع السياسات والعمليات على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وتقديم إسهامات عالية الجودة في المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت فرقة العمل جولة أولى من المشاورات المشتركة بين الوكالات على المستويين الوطني والإقليمي لتحديد الآثار الإنسانية المترتبة على تغير المناخ وللمناقشة سبل التصدي لها وأفضل الممارسات والتحديات التي يتعين مواجهتها في هذا الصدد. وكانت الاحتياجات الرئيسية هي: (أ) الترويج للاعتراف على نطاق أوسع بالوجه الإنساني لتغير المناخ؛ (ب) تحسين فهم تغير المناخ وما يرتبط به من آثار في المجالات الإنسانية؛ (ج) الاعتراف بالعمل في المجال الإنساني بوصفه عنصراً أساسياً في التكيف مع تغير المناخ؛ (د) توسيع نطاق أنشطة التأهب الحالية وتعزيزها من أجل الاستجابة لتزايد عدد وشدة الكوارث المفاجئة والكوارث البطيئة النشوء؛ (هـ) تحسين الروابط وتنسيق الأنشطة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وغيرها في مجال تغير المناخ.

٤٣ - ويتيح الاتفاق العالمي الجديد المتعلق بتغير المناخ فرصة غير مسبوقة لتحسين النظام العالمي لإدارة المخاطر في البيئات الشديدة الضعف. ومن الناحية الأخرى، فإن إنشاء نظام مواز لإدارة الأحداث المناخية القاسية يمكن أن يؤدي إلى تشتيت أو إرباك النظام الحالي أو حتى تحويل الموارد عن الآليات القائمة لإدارة الكوارث، التي تدعم العمليات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، روجت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لوضع إطار قوي للتكيف مع تغير المناخ، بمنح الأولوية لأكثر الفئات ضعفاً. ومن خلال التقارير الفنية لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأنشطة الدعوة، أكدت الجهات العاملة في المجال الإنساني أن الإطار العالمي الجديد للتكيف مع تغير المناخ ينبغي أن يحقق ما يلي: (أ) الاعتراف بالحاجة إلى وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث وآليات لإدارة المخاطر باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الآثار الناجمة عن تغير المناخ، ولدفع عجلة العمل من أجل التكيف معها؛ (ب) الاستفادة من الاستراتيجيات والآليات القائمة للحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر؛ (ج) مراعاة مواجهة العواقب الإنسانية لتغير المناخ وحماية الأمن البشري من خلال التخفيض المنتظم لمخاطر الكوارث وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، وآليات التعافي منها على جميع المستويات؛ (د) كفاءة توافر موارد بشرية ومالية كبيرة وإضافية من أجل الحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر، واتساق معايير التمويل تماماً مع مبادئ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٠: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث؛ (هـ) مراعاة ومعالجة الآثار الناجمة عن التشريد والهجرة القسريين، مما قد يحدث في سياق تغير المناخ.

باء - تعزيز التأهب للكوارث ضماناً لاستجابة فعالة

٤٤ - يقلل الاستثمار في مجال التأهب من احتمالات وقوع الخسائر الاقتصادية والبشرية التي قد تنجم عن الكوارث، كما أنه يختصر الوقت اللازم لإعداد استجابة فعالة لإنقاذ الأرواح. وستكتسب هذه الاستثمارات في مجال التأهب أهمية خاصة في سياق تزايد تواتر وحدة المخاطر المتصلة بالمناخ. ويشمل التأهب الفعال لمواجهة الكوارث وضع ترتيبات مؤسسية مقدما، والحفاظ على فعالية الإنذار المبكر، وإدارة المعلومات، ونظم التخطيط لحالات الطوارئ، وتخزين المعدات واللوازم. ومن المهم أيضا تعزيز خدمات الطوارئ، والترتيبات الاحتياطية، وتخصيص ما يكفي من موارد وتمويل، ووضع ترتيبات للاتصالات والتنسيق، وتوفير التدريب والتثقيف العام، وإشراك المرأة والرجل على قدم المساواة. ويشكل بناء القدرات المحلية والوطنية، فضلا عن تشجيع التعاون الإقليمي والدولي عاملا أساسيا في زيادة تعزيز التأهب.

٤٥ - وتوفر تجربة إعصاري غوستاف وأيك اللذين ضربا كوبا في آب/أغسطس ٢٠٠٨، مثالا على الكيفية التي يمكن لاتخاذ تدابير تأهب فعالة أن يؤدي إلى حماية الأرواح ومصادر الرزق. فغوستاف يعتبر أشد إعصار يضرب الجزيرة في السنوات الـ ٥٠ الماضية. وكان أيك أقل منه قوة، ولكنه عبر البلد بأكمله، مما دفع السلطات إلى إجلاء أكثر من ٣ ملايين شخص إلى الملاجئ أو إلى مناطق مرتفعة. ونتيجة لتدابير التخفيف هذا، لم يزد عدد الضحايا على سبعة أشخاص خلال موسم الأعاصير رغم شدته.

٤٦ - وتدعو الأولوية الخامسة لإطار عمل هيوغو إلى تعزيز التأهب للكوارث لتحقيق استجابة فعالة على جميع المستويات، وتسלט الضوء على الدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه التأهب في إنقاذ الأرواح ومصادر الرزق، ولا سيما متى شكل جزءا من نهج شامل للحد من مخاطر الكوارث. وواصل مجتمع الأنشطة الإنسانية، اتساقا مع التزاماته بموجب الإطار المذكور عمله في مجال التأهب، سعيا منه بالدرجة الأولى إلى تعزيز القدرة على الاستجابة لدى كل من أصحاب المصلحة الدوليين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك لدى السلطات الوطنية. كما كثفت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني جهودها لتسخير نظم الاتصالات، وإدارة المعلومات على النطاق العالمي لأغراض التأهب لمواجهة الكوارث، وتعزيز التأهب لمواجهة الأوبئة.

١ - تعزيز القدرة على الاستجابة لدى الحكومات وأصحاب المصلحة الدوليين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اتخاذ عدد من الخطوات الرئيسية لتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث. وواصلت آلية مبادرة بناء القدرات للحد من الكوارث، التي اتخذت في عام ٢٠٠٧، تقديم الخدمات لتعزيز القدرة على الاستجابة لدى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، ودعم تنمية القدرات في بلدين (أوغندا، وموزامبيق) وفي جنوب شرق أوروبا (١٢ بلدا). واستحدثت المبادرة أيضا عددا من مواد التدريب التشاركي، وقدمت الدعم لتدريب أكثر من ١٠٠ من كبار موظفي الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وساهمت في نشر المبادئ التوجيهية للحد من مخاطر الكوارث التي اعتمدت في الآونة الأخيرة لأغراض التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٨ - وواصل نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث العمل مع الدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على التأهب والاستجابة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشرت ست بعثات للتأهب في أوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبوتان، وبيرو، وكمبوديا، وهندوراس. ونشرت هذه البعثات لكي تقدم المساعدة مباشرة إلى الحكومات في تقييم خططها الوطنية للتأهب لمواجهة الكوارث، وتقديم توصيات لتحسين تلك الخطط. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت تسع بعثات استجابة لكوارث وقعت في بابوا غينيا الجديدة، وبنما، وجزر تركس وكايكوس، وجمهورية ترازانيا المتحدة، وناميبيا، ونيبال، وهايتي، وهندوراس، واليمن.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، وهو شبكة عالمية من مقدمي خدمات البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية تضع معايير عالمية لمواجهة آثار الزلازل، بصورة رسمية، بتقييم وتصنيف أربعة أفرقة دولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية من أستراليا، وبولندا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقام الفريق الاستشاري، بالاشتراك مع نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، بتنظيم ثلاث دورات تدريبية للتوعية في الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وكرواتيا، لتعريف مديري حالات الطوارئ الوطنيين في المناطق المعرضة للكوارث بالنظام الدولي للاستجابة الإنسانية لمواجهة الكوارث المفاجئة.

٥٠ - وواصلت الوكالات الإنسانية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الأولوية الخامسة لإطار عمل هيوغو (التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المساعدة إلى أذربيجان، وإندونيسيا، وأوغندا، وبيرو، وجزر القمر، وتوغو،

والسنغال، وغانا، وكمبوديا، ومالي، والمكسيك، ونيبال، ونيكاراغوا. وعملت الوكالات الإنسانية أيضا من أجل تعزيز مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة. وتدعم الإرشادات الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والأطراف الدولية الفاعلة لتعزيز قدراتها القطرية على التأهب.

٥١ - ومن خلال توفير التدريب وتبادل أفضل الممارسات، عملت الوكالات الإنسانية على زيادة نشر وفهم وتنفيذ الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات للتخطيط للطوارئ من أجل المساعدة الإنسانية، التي تعطي توصيات بشأن كيفية إنشاء وتنفيذ عملية مشتركة بين الوكالات للتخطيط للطوارئ، وصوغ خطط متكاملة، ورصد إجراءات التأهب الجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ٥٣ بلدا باستحداث أو استكمال خططه للطوارئ المشتركة بين الوكالات لسيناريوهات معينة أو لحالات طوارئ متعددة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، تم في خمسة بلدان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجريب برنامج مشترك بين الوكالات لمحاكاة حالات الطوارئ، وضع في عام ٢٠٠٨، وبدأ الآن تنفيذه على الصعيد العالمي.

٥٢ - وواصلت الوكالات الإنسانية الإسهام في تحليل المخاطر المشتركة من خلال إصدار تقرير فصلي مشترك عن الإنذار المبكر - العمل المبكر يهدف إلى العمل على تعزيز التأهب والاستجابة الإنسانية المبكرة. واجتمعت أيضا الجهات الرئيسية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية من خلال ملتقى مديري حالات الطوارئ، وهو شبكة لتحديد ومتابعة إجراءات التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية الكبيرة والمحتملة، وتولى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد عدة اجتماعات رسمية وأخرى مخصصة. وأدت التوصيات التي صدرت عن هذا المحفل والمتعلقة بالاستراتيجية والسياسات التشغيلية إلى تحسين نوعية الاستجابة الإنسانية، في عدة بلدان من بينها، على سبيل المثال، أفغانستان، والسودان، والصومال والفلبين، واليمن.

٥٣ - وما زالت حماية السكان المتضررين من حالات الكوارث الطبيعية، وبخاصة أشد الفئات ضعفا، تشكل أولوية بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. وتشمل الحماية طائفة واسعة من الأنشطة التي تهدف إلى ضمان احترام حقوق جميع الأفراد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق العامل المعني بمجموعة الحماية العالمية تقديم التوجيه والدعم الفنيين للأفرقة القطرية الإنسانية ومنسقي الشؤون الإنسانية المقيمين لإدماج شواغل الحماية في صلب أنشطة إدارة الكوارث والتخطيط لحالات الطوارئ. واستنادا إلى المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن حماية حقوق الإنسان في حالات الكوارث الطبيعية

(A/HRC/4/38/Add.1، المرفق) التي اعتمدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عقدت حلقات عمل بشأن تطبيق النهج القائم على الحقوق في مجال التأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها، في بنما، وجنوب أفريقيا، ومدغشقر، وموزامبيق. وواصل الفريق العامل تنقيح الدليل المصاحب للمبادئ التوجيهية، بناء على مشاورات أجريت مع الممارسين الميدانيين. وجرى توفير التدريب على الحماية في حالات الكوارث الطبيعية لكبار مسؤولي الحماية في مشروع القدرة الاحتياطية للحماية، الذين أوفد منهم اثنان إلى ميانمار وهاييتي. كما اضطلع الفريق العامل بمهمتين للدعم في هاتين الدولتين. وعمل الفريق العامل أيضا على دعم ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا لدمج مبادئ حقوق الإنسان ومعايير الحماية في أعمال التأهب لمواجهة الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها وإعادة الإعمار.

٥٤ - وتؤكد الاختصاصات المنقحة لمنسقي الشؤون الإنسانية وتوصيف وظيفة المنسقين المقيمين، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٩، تأكيداً كبيراً على دور المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية في مجال التأهب. ويشمل هذا دعم الحكومة المضيفة من أجل تنفيذ تدابير التأهب، بالإضافة إلى قيادة وتنسيق جهود التأهب التي تبذلها الأفرقة القطرية وغيرها من الجهات الإنسانية الفاعلة في دعم الجهود الوطنية. غير أنه يلزم أن توفر للمنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية قدرات إضافية لكي يكون بإمكانهم أداء هذه الوظائف على نحو فعال.

٥٥ - وقد أصبحت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها مجهزة وقادرة بصورة متزايدة على تقديم دعم سريع على المدى القصير لحالات الطوارئ المستجدة، وأصبحت قادرة، في حالات وقوع كوارث واسعة النطاق، على إنشاء عمليات إنسانية قوية يمكنها أن تستمر لمدة عام أو أكثر. غير أن التحدي ما زال يتمثل في أن تكون المنظومة قادرة على أن تنشر بسرعة أفراداً من ذوي خبرة ومهارات في المجال الإنساني - بمن فيهم أفراد قادرون على قيادة جهود التنسيق - يستطيعون الانتشار في بداية حالات الطوارئ الصغيرة والمتوسطة، والبقاء لفترات تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر. وهذا الإطار الزمني لا يجد عناية كافية في الآليات الحالية لمواجهة الاحتياجات المفاجئة.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت المنظمات الإنسانية وشركاؤها في إدماج المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، في صلب المبادرات المتعلقة بتطوير القوانين، وإدارة الكوارث، والحد من المخاطر. وقد وضعت هذه المبادئ من أجل مساعدة الحكومات في إعداد ترتيباتها

القانونية والمؤسسية للحصول على المساعدة الدولية في حالات الكوارث. وقدمت مشورة محددة أو تدريب محدد إلى كل من بابوا غينيا الجديدة، وبنما، وبيرو، وسيراليون، وفيت نام، وكمبوديا، وكينيا، ولاوس، وماليزيا ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت وكالات المساعدة الإنسانية عملية تقودها الدول الأعضاء في منطقة آسيا الوسطى لتعزيز التأهب القانوني للتعاون الإقليمي في حالات الطوارئ. وواصلت منظومة الأمم المتحدة الترويج لعقد اتفاق نموذجي بشأن التسهيلات الجمركية بين الأمم المتحدة والبلدان المتلقية أو بلدان المرور العابر لأغراض المساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

٥٧ - ومن خلال الحملة العالمية للحد من الكوارث التي ترفع شعار مستشفيات آمنة من الكوارث، عملت الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية وشركاؤها، من أجل الدعوة إلى ضرورة حماية المرافق الصحية والتأكد من أنه يمكنها أن تعمل أثناء الكوارث وبعد وقوعها. وقد تم وضع الأطر الإقليمية اللازمة، ويعكف عدد من البلدان على وضع برامج لتأمين سلامة المستشفيات، الأمر الذي من شأنه أن يمكن من زيادة فعالية الاستجابة الصحية للكوارث. وتم أيضا تكريس يوم الصحة العالمي لموضوع تأمين سلامة المنشآت الصحية في حالات الطوارئ.

٢ - تحسين الإدارة العالمية للاتصالات والمعلومات من أجل التأهب لمواجهة الكوارث

٥٨ - من الأهمية بمكان توجيه التحسينات في إدارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل دعم التأهب لمواجهة الكوارث بصورة فعالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالاتصالات في حالات الطوارئ تشجيع اعتماد معايير للاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، ووضع اتفاقات ثنائية بين المنظمات الإنسانية والشراكات مع القطاع الخاص من أجل تحسين التأهب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ.

٥٩ - واستمر بذل الجهود للترويج لاتفاقية تامبيري المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة. وبانضمام أرمينيا، وباكستان، وكولومبيا للاتفاقية في عام ٢٠٠٨، وصل عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية حتى الآن إلى ٤٠ دولة.

٦٠ - وقد أثبت تطبيق آخر التطورات التكنولوجية في مجالات الاستشعار عن بعد، ورسم الخرائط، والتقاط الصور بالسواتل أنها قيّمة إلى أبعد الحدود بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ جهوده لضمان إمكانية

الحصول على جميع أنواع المعلومات الفضائية والاستعانة بها لدعم دورة إدارة الكوارث بأكملها.

٦١ - وبناء على طلب من الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٦٢، أجري استعراض خارجي مستقل من أجل تقييم القيمة المضافة للسجل المركزي للقدرات المتصلة بإدارة الكوارث وتقييم مدى رضا المستعملين عنه. وقد وضعت الأدلة الثمانية للسجل في عام ١٩٩٢ في أعقاب قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، الذي دعا الأمم المتحدة إلى "أن تضع سجلا مركزيا لجميع الموظفين المتخصصين، وأفرقة الأخصائيين التقنيين، فضلا عن الإمدادات والمعدات والخدمات الغوثية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تطلب إليها الأمم المتحدة القيام بذلك في غضون مهلة قصيرة". وتبين من الاستعراض أن لأدلة السجل حاليا قيمة مضافة محدودة بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الأعم المعني بالمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ذلك أن هذه الأدلة التي صممت قبل ١٧ عاما، وفي بعض الحالات، تجاوزتها نظم وشبكات لاحقة، ليست معروفة جيدا ولا تستخدم كثيرا ومعظمها لم يصل إلى المستعملين المحتملين على النحو المنشود. ويتضح من الاستعراض أن الأدلة لم تؤد في العامين الماضيين دورا ملحوظا في عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ، وأن مستوى رضا الذين استعملوها كان منخفضا في معظم الحالات. ويوصي الاستعراض بأن يعاد النظر في مستقبل كل دليل من أدلة السجل الثمانية. وتحديدًا، يقترح الاستعراض إعادة النظر في ما إذا كانت ثمة حاجة إلى خمسة من أصل هذه الأدلة الثمانية في شكلها الحالي.

٣ - تعزيز التأهب لمواجهة الأوبئة

٦٢ - تواصل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية التأهب لمواجهة وباء شديد ربما تكون له آثار إنسانية كبيرة، وبخاصة في البلدان النامية، ودعم الدول الأعضاء للتصدي له. وواصلت أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات الإنسانية تنقيح واختبار خطط الاستمرار في عملها وخططها الطارئة لمواجهة الوباء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالات الإنسانية تقديم الدعم للتخطيط لمواجهة الوباء إلى ٩٠ فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأجرت ٤٤ عملية محاكاة لفائدة الأفرقة القطرية، والحكومات الوطنية، وأفرقة المقر المشتركة بين الوكالات، والجهات الإقليمية الفاعلة، من أجل زيادة الوعي بخاطر الوباء وتنشيط عمليات التخطيط لمواجهة. وأجرى كبار المديرين في منظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية عملية محاكاة رفيعة المستوى لفهم كيفية سيتم تنسيق عملها وتقسيمه في حال

تفشي الوباء. ومنذ ظهور الإنفلونزا الجديدة (H1N1) قامت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الكيانات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة بتحديث خططها، وبدأت في تنفيذ تدابير حاسمة للتأهب بالتعاون مع السلطات الوطنية والشركاء التنفيذيين من مجتمع المساعدة الإنسانية. وقامت سلطات وطنية عديدة أيضاً بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتخطيط لمواجهة الإنفلونزا الوبائية.

جيم - تعزيز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٦٣ - تعتبر إدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية من الشواغل الأساسية في ظروف ما بعد الكوارث. وتظهر الخبرة بشكل متزايد أن مرحلة التعافي من الكوارث إذا ما أُديرت بشكل ملائم، توفر فرصة هامة للحد من الضعف والاعتماد الطويل الأجل على المساعدة الإنسانية. وتهدف جهود الإنعاش التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في وقت مبكر إلى توليد عمليات ذاتية الاستدامة تتميز بالمرونة وتعود ملكيتها للوطن، لدعم استعادة الخدمات الأساسية والبنية التحتية الأولية، وأسباب المعيشة، والمأوى، والحوكمة، والأمن وسيادة القانون، والبيئة. كما تعزز الجهود إمكانية التوصل إلى حلول دائمة قائمة على الحقوق للمشردين، والتدابير الرامية إلى خفض خطر الكوارث في المستقبل. وتتطلب إدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية تنسيقاً وقيادة فعالين من أجل: تحديد الثغرات وأوجه الضعف المتبقية؛ والمواءمة بين الاحتياجات من الموارد واستخداماتها؛ وضمان الاتساق العام على الصعيد العملي فيما بين الأطراف الفاعلة والأنشطة المضطلع بها خلال جميع مراحل جهود تقديم المساعدة. وحيثما تقع كوارث خلال نزاع جاري أو حديث العهد أو محتمل، يجب إدماج تعزيز التماسك الاجتماعي في جهود المساعدة المقدمة في وقت مبكر بغرض التعافي.

١ - الجهود المبذولة لتعزيز الانتقال من الإغاثة إلى التعافي

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ عدد من التدابير الأساسية على المستوى العالمي لتعزيز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وعملت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المشتركة والفريق العامل المعني بقضايا الانتقال والتابع للجنة التنفيذية للمساعدة الإنسانية على تعزيز التخطيط لذلك الانتقال وتنسيقه وتمويله من أجل دعم استجابة منظومة الأمم المتحدة بصورة أقوى وأكثر اتساقاً فيما تضطلع به من جهود للمساعدة في التعافي على الصعيد الوطني. وشملت أنشطة الفريق العامل وضع توجيهات وأدوات لاستخدامها في الميدان وهيكل شامل لعملية الانتقال، وتأمين القدرة الكافية لدعم البلد، وتمويل عملية الانتقال، ونقل نظم المعلومات الإنسانية إلى كيانات وطنية.

٦٥ - ومجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر، والتي تتألف عضويتها من ٣٠ منظمة، مكلفة بمهمة توجيه الجهود الرامية إلى دعم الاستجابة المنسقة في مجال الإنعاش المبكر في حالي الكوارث الطبيعية والتزاعات وفي الفترة التي تليهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق العامل الدعم في حالات ما بعد الكوارث إلى تسع من مجموعات وشبكات الإنعاش المبكر على الصعيد القطري. فعلى أثر إعصار نرجس الذي ضرب ميانمار، على سبيل المثال، أنشئت على وجه السرعة شبكة مشتركة بين الوكالات للإنعاش المبكر، مما مكن من تقديم دعم تقني إضافي إلى التقييم المشترك للاحتياجات لمرحلة ما بعد نرجس. وأدى ذلك إلى تنقيح النداء العاجل من أجل ميانمار وتضمينه عنصراً قوياً للإنعاش المبكر، وشكل القاعدة التي استند إليها الإطار الاستراتيجي الحالي للإنعاش المبكر.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد ١٧ خبيراً في مجال الإنعاش المبكر ممن كانوا على قائمة القدرات التي يمكن استخدامها لسد الاحتياجات المفاجئة إلى ١٣ بلداً في مراحل ما بعد الكارثة، وذلك بالإضافة إلى نشر عدد كبير من الموظفين من أعضاء مجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر. وتضمن الدعم تقديم مشورة في مجال وضع وإدارة آليات لتنسيق الإنعاش المبكر، وتوفير قدرات وخبرات إضافية للتخطيط لتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة وإجرائه، ودعم التخطيط الاستراتيجي للإنعاش المبكر الذي يستند إلى المساعدة الإنسانية ويرتبط بعمليات التخطيط للإنعاش الأطول أجلاً؛ ونشر واستخدام التوجيهات والأدوات الجديدة المتعلقة بالإنعاش المبكر، وتوفير مزيد من القدرات والمشورة في مجال إدارة المعلومات لدعم تنسيق الاستجابة في مرحلة الإنعاش المبكر، وتصميم أطر لرصد وتقييم جهود الإنعاش المبكر؛ وتوفير الدعم لتعبئة الموارد اللازمة للإنعاش المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، قام الفريق العامل بوضع ونشر عدد من الأدوات والموارد المحددة لتعزيز الإنعاش المبكر على المستوى الميداني. ومن الضروري مواصلة تعزيز هذه النظم.

٦٧ - وتقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث هو تقييم مشترك يجمع ما بين الجوانب المادية والاقتصادية وجوانب التنمية البشرية لتقييم الإنعاش. وقد أجريت عمليات تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث في عدة سياقات عقب وقوع الكوارث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في ميانمار (تموز/يوليه ٢٠٠٨)، وهايي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وناميبيا (أيار/مايو ٢٠٠٩). وفي كل حالة من هذه الحالات، أدى التقييم إلى وضع إطار شامل للانتعاش تضمن أولويات لتوجيه جهود الإنعاش، من المرحلة التي تلي الأزمة مباشرة إلى الإنعاش الأطول أجلاً. وبالرغم من هذه النجاحات، ما زال هناك عدد من التحديات، منها افتقار الموظفين الميدانيين إلى فهم مشترك للمسائل المنهجية، وعدم كفاية

التنسيق بين المنهجيات القائمة. وتجري مواجهة هذه التحديات من خلال إنشاء قاعدة معلومات لدعم عملية التقييم وعن طريق تدريب الموظفين الميدانيين.

٦٨ - ومع أن منظومة الأمم المتحدة تعمل لتعزيز جهودها الرامية إلى دعم الحكومات الوطنية في ظروف الانتقال، فإن الانتقال الفعال يمكن أن يعرقل بسبب غياب التخطيط المتسق، ومحدودية قدرة الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية في مجال برمجة الإنعاش وتنمية القدرات، وعدم كفاية التمويل أو تأخره. ولا تزال القدرة الوطنية على القيام بالإنعاش المبكر متفاوتة ويمكن استنفادها إلى حد بعيد بسبب وقوع كارثة. وثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لدعم عمليات التقييم المتكاملة والمشاركة بين الوكالات للاحتياجات والقدرات في سياقات ما بعد وقوع الكوارث، مع التركيز على الإنعاش المبكر وعلى وجود ارتباط بين الإنعاش وإعادة الإعمار على المدى الطويل، وللتأكد من بذل جهود مبكرة لتنشيط قدرة الحكومة على إدارة جهد الإنعاش.

٦٩ - ويؤدي المنسقون المقيمون/منسقو الشؤون الإنسانية دوراً أساسياً في توجيه جهود منظومة الأمم المتحدة نحو دعم الحكومات في مرحلة الإنعاش المبكر، وفي ضمان إقامة روابط كافية بين أنشطة الإغاثة، والإنعاش، والانتقال والتنمية على الصعيد القطري. بيد أنه وفقاً لتقييم أجري مؤخراً يلزم توفير موارد بشرية ومالية إضافية لدعم عمل المنسقين/منسقي الشؤون الإنسانية، الذي يشمل تقييم برامج الإنعاش المبكر وتنسيقها والتخطيط لها والبدء في تنفيذها. ويلزم نشر هذه القدرة بشكل مبكر وبصورة أكثر شمولاً مما هو عليه الحال في الوقت الحالي.

٧٠ - والتخطيط للتأهب للكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي لا يتضمن دوماً التخطيط للإنعاش المبكر. ويلزم وضع استراتيجيات وبرامج الإنعاش المبكر باستخدام التقييمات المتكاملة التي تستند إلى تحليل سليم للثغرات وديناميات المخاطر والقدرات الوطنية والمحلية.

٧١ - ويعاني الإنعاش المبكر باستمرار من نقص التمويل الذي يتم توفيره من خلال أدوات تمويل المساعدة الإنسانية والإنمائية. ولا تتوفر حالياً أي آليات رسمية مشتركة بين الوكالات ويمكن التنبؤ بها لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الانتقال. وغالباً ما تركز أدوات تمويل المساعدة الإنسانية على التدخلات العاجلة لإنقاذ الأرواح، في حين يركز التمويل الإنمائي على تحقيق المنافع المستدامة الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل، مما يؤدي في أكثر الأحيان إلى إغفال تمويل الانتقال. وعندما لا يمول الإنعاش المبكر في المرحلة الإنسانية، تحدث

ثغرات في التمويل في الفترة التي يجري فيها إنهاء التمويل الإنساني بشكل تدريجي، وقبل توفير وتعبئة الأموال لأغراض التنمية.

خامسا - التوصيات

٧٢ - تشجّع الدول الأعضاء على التشديد على أهمية الالتزامات المبكرة والمتعددة السنوات إزاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وآليات تمويل المساعدة الإنسانية الأخرى، سواء الآليات التابعة أو غير التابعة للأمم المتحدة، لضمان الحصول على الموارد اللازمة على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية.

٧٣ - وتدعى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى تسريع تنفيذ إطار عمل هيوغو مع التأكيد بقوة على تشجيع وتعزيز أنشطة التأهب للكوارث على كافة المستويات، وتحديدًا في المجتمعات الأكثر ضعفًا. وتشجع الدول الأعضاء على زيادة التمويل المخصص لأنشطة الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث.

٧٤ - وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز دعم الأطراف الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية لتمكينها من تحمل العبء الإنساني المتزايد المرتبط بتغير المناخ، وإيلاء أولوية لتركيز الجهود في الظروف الأكثر ضعفًا.

٧٥ - وتشجع الدول الأعضاء على استعراض وتنقيح الخطط الحالية للاستجابة للأوبئة، فضلًا عن اتخاذ تدابير التأهب اللازمة وغيرها من الإجراءات للاستجابة للإنفلونزا الوبائية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في التخطيط للتأهب للأوبئة عبر الحدود مع البلدان المجاورة.

٧٦ - وتشجع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني على زيادة تعزيز القدرة على إيفاد أخصائيين في مجال المساعدة الإنسانية بشكل سريع ومرن لدعم الحكومات والأفرقة القطرية بعد وقوع الكارثة مباشرة، على أن يؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة فترة الثلاثة إلى الستة أشهر التي تنحصر فيها الآليات الحالية.

٧٧ - وتُحث منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني على رفع مستوى الموارد البشرية والمالية المقدمة إلى منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين بدرجة كبيرة، من أجل توجيه وتنسيق أنشطة التأهب للكوارث والإنعاش المبكر.

٧٨ - وتشجع الدول الأعضاء على زيادة تأهبها من الناحية القانونية لإدارة الكوارث بفعالية، باستخدام المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والإنعاش المبكر في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، وعلى النظر أيضاً في توقيع الاتفاق النموذجي لتيسير الجمارك بغية تسهيل استيراد وعبور شحنات الإغاثة وممتلكات موظفي الإغاثة في حالات الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى.

٧٩ - وتدعى منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني إلى دمج الإنعاش المبكر في عملها على كافة الصعد والمجالات المواضيعية، وإلى تحسين نشر واستخدام الأدوات والخدمات في أنشطة الإنعاش المبكر. وتشجع الدول الأعضاء على توفير التمويل للإنعاش المبكر في الوقت المناسب وبشكل مرن ويمكن التنبؤ به، بطرق منها الأدوات القائمة لتمويل المساعدة الإنسانية، وعلى ضمان إدراج الإنعاش المبكر في التخطيط للتأهب للكوارث.

٨٠ - وتشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات التي تعالج مختلف آثار الكوارث الطبيعية على الأفراد والجماعات، بما في ذلك من خلال جمع وتحليل بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر وغيرها من العوامل ذات الصلة.

٨١ - وتشجع الدول الأعضاء على مراعاة المبادئ التوجيهية التنفيذية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مجال حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية عند تنفيذ التخطيط للطوارئ، والتأهب للكوارث والاستجابة لها، وفي تنفيذ الحلول المتعلقة بالإنعاش المبكر والحلول الدائمة، والعمل معاً بدراسة الخبرات المتوفرة لدى البلدان والمناطق المعرضة للكوارث للحد من حجم التشريد الداخلي وطول مدته وأثره في حالة وقوع كوارث طبيعية.

٨٢ - وتشجع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على النظر في العواقب غير العادية للكوارث الطبيعية في المناطق الحضرية، وتحديد ما يتعلق باستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتأهب والإنعاش المبكر.